اي من التلقي بالقبول

بطريق اللزوم فهم مقدمون على غيرهم في رواياتهم وهذا اصل لا يخرج
عنه الا بدليل فان كان على شرط احدهما فيقدم شرط البخاري وحده على
شرط مسلم تبعا لاصل كل منهما فخرج لنا من هذا ستة اقسام تتفاوت
درجاتها في الصحة وثم قسم سابع وهو ما ليس على شرطهما اجتماعا
وانفرادا وهذا التفاوت انما هو بالنظر الى الحيثية المذكورة اما لو رجح قسم
على ما فوقه بامور اخرى تقتضي الترجيح فانه يقدم على ما فوقه اذ قد يعرض
للمفوق ما يجعله فائقا كما لو كان الحديث عند مسلم مثلا وهو مشهور قاصر
عن درجة التواتر لكنه حفته قرينة صار بها يفيد العلم فانه يقدم
على الحديث الذي يخرجه البخاري اذا كان فردا مطلقا وكما لو كان الحديث
الذي لم يخرجاه من ترجمة وصفت بكونها اصح الاسانيد كمالك عن نافع
عن ابن عمر فانه يقدم على ما انفرد به احدهما مثلا لا سيما اذا كان في اسناده
من فيه مقال فان خف الضبط اي قل يقال خف القوم خفوفا قلوا
والمراد مع بقية الشروط المتقدمة في حد الصحيح فهو الحسن لذاته لا لشيء خارج
وهو الذي يكون حسنه بسبب الاعتضاد نحو حديث المستور اذا تعددت
طرقه وخرج باشتراط باقي الاوصاف الضعيف وهذا القسم من الحسن مشارك
للصحيح في الاحتجاج به وان كان دونه ومشابه له في انقسامه الى مراتب
بعضها فوق بعض وبكثرة طرقه يصحح وانما يحكم له بالصحة عند تعدد الطرق
لان للصورة المجموعة قوة تجبر القدر الذي قصر به ضبط راوي الحسن
عن راوي الصحيح ومن ثم تطلق الصحة على الاسناد الذي يكون حسنا
لذاته اذا تعدد وهذا حيث لا ينفرد الوصف فان جمعا اي الصحيح والحسن
في وصف واحد كقول الترمذي وغيره حديث حسن صحيح فللتردد

قلت كان الخبر على شرطهما معا كان دون ما اخرجه مسلم او مثله

جملة الترجمة مسماة بسلسلة الذهب وموصوفة بانها اصح الاسانيد

اي الجمع بينهما لعدم الغلط بالتردد

الحاصل

الحاصل من المجتهد في الناقل هل اجتمعت فيه شروط الصحة او قصر عنها وهذا
حيث يحصل منه التفرد بتلك الرواية وعرف بهذا جواب من استشكل الجمع
بين الوصفين فقال الحسن قاصر عن الصحيح ففي الجمع بين الوصفين اثبات
لذلك القصور ونفيه ومحصل الجواب ان تردد ائمة الحديث في حال ناقله
اقتضى للمجتهد ان لا يصفه باحد الوصفين فيقال فيه حسن باعتبار وصفه
عند قوم صحيح باعتبار وصفه عند قوم وغاية ما فيه انه حذف منه حرف التردد
لان حقه ان يقول حسن او صحيح وهذا كما حذف حرف العطف من الذي بعده
وعلى هذا فما قيل فيه حسن صحيح دون ما قيل فيه صحيح لان الجزم اقوى
من التردد وهذا حيث التفرد والا اي اذا لم يحصل التفرد فاطلاق الوصفين
معا على الحديث يكون باعتبار اسنادين احدهما صحيح والآخر حسن وعلى هذا
فما قيل فيه حسن صحيح فوق ما قيل فيه صحيح فقط اذا كان فردا لان كثرة الطرق
تقوي فان قيل قد صرح الترمذي بان شرط الحسن ان يروى من غير وجه فكيف
يقول في بعض الاحاديث حسن غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه فالجواب ان الترمذي
لم يعرف الحسن مطلقا وانما عرف بنوع خاص منه وقع في كتابه وهو ما يقول فيه
حسن من غير صفة اخرى وذلك بانه يقول في بعض الاحاديث حسن وفي بعضها
غريب حسن صحيح وفي بعضها غريب صحيح وفي بعضها حسن غريب وفي بعضها حسن
صحيح غريب وتعريفه انما وقع على الاول فقط وعبارته ترشد الى ذلك حيث قال
في اواخر كتابه وما قلنا في كتابنا حديث حسن فانما اردنا به حسن اسناده
عندنا كل حديث يروى ولا يكون راويه متهما بكذب ويروى من غير وجه نحو
ذلك ولا يكون شاذا فهو عندنا حديث حسن فعرف بهذا انه انما عرف
الذي يقول فيه حسن فقط اما ما يقول فيه حسن صحيح او حسن غريب او حسن صحيح غريب

اي وصف ناقله

غاية ما في قولهم حسن صحيح من الاشكال

الا الجواب

اي من غير طريق واحد

صحيح وفي بعضها غريب وفي بعضها م

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)